المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف

# الاتفاق النووي: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانيّة طويلة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | نوفمبر 2013

الاتفاق النووي: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانيّة طويلة

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | نوفمبر 2013

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2013

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

# المحتويات


مقدمة 1

ماهية الاتّفاق 1

بماذا يختلف الاتفاق الحالي عن اقتراحات الاتفاقيات السابقة التي عُرضت على إيران؟ 3

الاتفاق في ميزان الربح والخسارة 5

## مقدمة

بعد جولةٍ استغرقت أربعة أيام من المفاوضات "الشاقّة" بين إيران والدول الستّ (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن + ألمانيا)، وبعد 19 جولة من المفاوضات المتعدّدة التي امتدّت لنحو عشر سنوات، جرى يوم الأحد 2013/11/24 في جنيف إبرام اتّفاق تمهيدي لحلّ أزمة الملفّ النووي الإيراني بين وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ومفوّضة الشؤون الخارجية الأوروبية كاثرين أشتون، وبحضور وزراء خارجية الدول الستّ المشاركة في المفاوضات. كان الاتّفاق متوقّعًا على نطاقٍ واسع، بعد حملة العلاقات العامّة التي قام بها الطرفان الإيراني والأميركي؛ لتهيئة الرأي العامّ في بلدانهم لحدوث تقاربٍ بين خصمين تاريخيّين في أعقاب فوز الرئيس روحاني بانتخابات الرئاسة الإيرانية الصيف الماضي. بل كان الاتفاق جاهزًا للتوقيع في جولة المفاوضات السابقة التي جرت مطلع شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2013. لكن تأجّل ذلك إلى الجولة الأخيرة، نتيجة ظهور بعض العقبات التي عطّلته[1].

## ماهية الاتّفاق

يعدّ اتّفاق جنيف اتفاقًا مرحليًّا موقّتًا، يمتدّ لستّة أشهر قابلة للتجديد بموافقة الطرفين، ويمنح الفرصة لاتّخاذ إجراءات لبناء الثقة، وإطلاق مفاوضات جدّية للتوصّل في نهاية المطاف إلى اتّفاق شامل بخصوص البرنامج النووي الإيراني. وبحسب منطوقه، يهدف الاتفاق إلى ضمان سلمية البرنامج النووي الإيراني، ومن هذا المنطلق

[1] منع الفرنسيون التوصل إلى اتفاق في هذه الجولة بسبب إدراكهم المتأخّر حجم التقدم الذي حقّقته الاتصالات السرّية الأميركية – الإيرانية، لذلك استغلّ وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إغفال نصّ الاتفاقية الذي قدّمه الأميركيون لذكر وضع لمنشأة "آراك"، وقرّروا رفض الموافقة عليها ما لم يجْر وقف العمل في بناء المنشأة التي تعمل بالماء الثقيل، وتنتج البلوتونيوم المستخدم في صناعة سلاح نووي. عن المفاوضات السرية الأميركية –الإيرانية، انظر:

Laurence Norman, "Two-Track Negotiations Led to Iran Nuclear Deal", *The wall street journal*, 24/11/2013, on:

http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052702304281004579218343099984808

التزمت طهران بتعهّدات تُقلّص بصورةٍ كبيرة أنشطتها النووية؛ من أبرزها تحييد مخزونها من اليورانيوم المخصّب بنسبة عشرين في المئة من خلال تحويل نصفه إلى أوكسيد لتلبية الحاجة إلى إنتاج وقود مفاعل طهران البحثي، وتخفيض نسبة تركيز اليورانيوم في النصف الآخر من عشرين إلى أقلّ من خمسة في المئة شريطة عدم استخدام تقنية إعادة التأهيل.

والتزمت إيران أيضًا بعدم ممارسة نشاطات تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق خمسة في المئة خلال فترة الاتّفاق، مع عدم القيام بأيّ نشاط يرمي إلى تطوير منشآت إنتاج الوقود النووي في "نطنز" و"فوردو". ووافقت أيضًا على وقف العمل في بناء مفاعل "آراك" الذي يعمل بالماء الثقيل ومخصّص لإنتاج البلوتونيوم، ووقف تصنيع الوقود اللازم لتشغيله. كما تعهّدت بعدم تشييد أيّ منشآت نووية جديدة خاصّة بتخصيب اليورانيوم، وعدم القيام بأيّ عمليات إعادة تأهيل للموادّ النووية أو تشييد منشآت لها القدرة على إعادة التأهيل.

وتضمّن الاتّفاق التزام طهران بقبول المزيد من عمليات الرقابة الدولية الدقيقة على أنشطتها النووية، بدءًا بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بمعلومات محدّدة عن تصاميم منشآتها النووية والمباني المشيّدة في جميع هذه المنشآت والنشاطات النووية الجارية فيها، وتقديم معلومات عن المناجم وعمليات الاستخراج والمصادر الأوّلية، وتزويد الوكالة بمعلومات تقنية عن مفاعل "آراك".

في المقابل، تلتزم دول مجموعة الدول الستّ (5+1) تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، في شكل "محدود وموقّت ومحدّد الأهداف ويمكن إلغاؤه"، في حال عدم الالتزام بالاتّفاق. في حين تُبقي غالبية العقوبات على قطاعات النفط والمال والمصارف. وبموجب ذلك، تفرج الدول الغربية عن نحو 7 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمّدة في الغرب[2]. كما التزمت الدول الستّ تعليق إصدار مجلس الأمن أو الاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة، خلال فترة الاتفاقية، أيّ عقوبات جديدة[3].

---

[2] وهي نسبة تعدّ ضئيلة جدًّا إذا ما قورنت بإجمالي حجم الأموال الإيرانية المجمّدة في الغرب، والتي تصل إلى نحو 100 مليار دولار.

[3] جاء في النصّ الذي وزّعه البيت الأبيض أنّ إيران قبِلت وقف كلّ نشاطات تخصيب اليورانيوم "بنسب تفوق 5 في المئة، وتفكيك العملية التقنية اللازمة للتخصيب بتلك النسبة"، والامتناع عن زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصّب بنسبة 3.5 في المئة . وتعهّدت بالتخلّص من مخزونها من اليورانيوم المخصّب بنسبة 20 في المئة، والامتناع عن صنع أجهزة طرد مركزي جديدة للتخصيب وتعطيل نحو نصف أجهزة الطرد في منشأة "ناتانز" وثلاثة أرباع تلك الأجهزة في منشأة "فردو". وأضاف النصّ أنّ طهران ستمتنع عن تشييد أيّ منشآت إضافية

## بماذا يختلف الاتفاق الحالي عن اقتراحات الاتفاقيات السابقة التي عُرضت على إيران؟

وقّعت إيران والدول الغربية ثلاثة اتفاقات سابقة لحلّ أزمة الملفّ النووي. وقد جرى التوصّل إليها جميعًا على خلفية الغزو الأميركي للعراق، وتحوّل الولايات المتحدة إلى جارة لإيران، وكانت واشنطن تحتفظ بما لا يقلّ عن 200 ألف جندي على حدود إيران الشرقية مع أفغانستان والغربية مع العراق. أثار الوجود العسكري الأميركي مخاوف إيران من احتمال استهدافها بعد العراق وأفغانستان، بخاصّة بعد أن قام الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن بضمّها إلى محور الشرّ إثر إعلانه عن عقيدة الأمن الأميركية الجديدة، والتي حملت اسم مبدأ بوش في أيلول / سبتمبر 2002. وعليه، نسّقت إيران أمنيًّا مع الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. وعرضت إيران في جولات مفاوضاتها مع الدول الغربية التي كانت تقتصر في ذلك الوقت على الترويكا الأوروبية – فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا – التوصّل إلى تفاهمات بخصوص ملفّها النووي؛ في مقابل رفع العقوبات، والاعتراف بدورها الإقليمي.

يعود أوّل تفاهم نووي إيراني – غربي إلى عام 2003 حيث جرى الإعلان عن بيان "سعد آباد" في طهران عقب لقاءٍ جمع بين وزير الخارجية الإيراني في ذلك الوقت كمال خرازي، ووزراء خارجية الترويكا الأوروبية. وتضمّن البيان التزامًا طوعيًّا من إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم، والسماح للمفتّشين الدوليين بزيارة منشآتها

---

للتخصيب، ملتزمةً وقف العمل في منشأة "آراك" التي يمكن أن تنتج البلوتونيوم، وتأمين معلومات تصميمها، ما سيتيح معلومات تفصيلية حسّاسة عنها، إضافةً إلى إتاحة مزيد من الفرص للمفتّشين لدخولها. وأشار النصّ إلى سماح إيران لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول يوميًّا إلى مواقعها، بينها "ناتانز" و"فردو"، والاطّلاع على منشآت تجميع أجهزة الطرد المركزي ودخول مناجم اليورانيوم ومحطّات تجهيزه. في المقابل، توافق الدول الستّ على تخفيف العقوبات في شكل «محدود وموقّت ومحدّد الأهداف ويمكن إلغاؤها»، وتُبقي غالبية العقوبات التجارية والمالية الأميركية وكلّ العقوبات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك العقوبات على قطاعات النفط والمال والمصارف. وتلتزم الدول الستّ الامتناع عن تشديد العقوبات خلال فترة الأشهر الستّة، إذا احترمت طهران تعهّداتها، كما تجمّد «بعض العقوبات على الذهب والمعادن الثمينة وقطاع السيارات والصادرات البتروكيماوية الإيرانية»، بما يتيح لطهران إيرادات بنحو 1.5 بليون دولار. ويفيد النصّ بإتاحة بقاء مشتريات النفط الإيراني عند مستوياتها الحاليّة المنخفضة، والتي تقلّ بنسبة 60 في المئة عمّا كانت عليه قبل فرض العقوبات منذ نحو سنتين، والسماح بتحويل مبلغ مقداره نحو 4.2 بلايين دولار من مبيعات النفط الخاضع لعقوبات، إذا أوفت إيران بالتزاماتها. ويشير النصّ إلى أنّه: «إذا عجزت إيران عن معالجة مخاوفنا، نحن مستعدون لزيادة العقوبات والضغوط» عليها. انظر: رندة تقي الدين، "اتفاق 'نووي' تمهيدي بين إيران والدول الستّ وخامنئي يرى فيه 'أساسًا لتدابير ذكية مقبلة'"، **الحياة**، 2013/11/25، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/575416

النووية الناشئة حينئذ في "نطنز". وفي المقابل، تعهّدت فرنسا وبريطانيا وألمانيا بعدم تحويل الملفّ النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

وفي 24 شباط / فبراير 2004، وقّعت إيران في بروكسل اتّفاقًا مع الأوروبيين، التزمت بموجبه وقف عمليات بناء أجهزة الطرد المركزي، وتعليق عمليات صنع قطع الغيار اللازمة لتلك الأجهزة. وقد ترأّس حسن روحاني الوفد الإيراني المفاوض، في حين كان خافيير سولانا على رأس الوفد الأوروربي.

أمّا الاتّفاق الثالث بين الطرفين، فجرى توقيعه في باريس في 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2004، والتزمت فيه إيران طوعيًّا تعليق جميع أنشطتها النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، وبناء الأجهزة والمنشآت المرتبطة به، وصناعتها. إضافةً إلى وقف جميع التجارب المتّصلة بالأنشطة النوويّة. وفي المقابل، تعهّدت الدول الأوروبية بقبول عضوية إيران في منظّمة التجارة العالمية.

لم تكن إدارة بوش الابن مهتمّة بالعروض الإيرانيّة؛ إذ كانت تشعر بأنّها غير مضطرّة لتقديم تنازلات مهما قلّ شأنها للإيرانيين. وقد أدّى تجاهل واشنطن عروض التفاوض الإيرانية إلى قيام حكومة أحمدي نجاد التي وصلت إلى الحكم صيف 2005، باستئناف العمل بالبرنامج النووي، مستفيدةً من الصعوبات التي كان الأميركيون يواجهونها في كلٍّ من العراق وأفغانستان. وقد دفع ذلك بالوكالة الدولية للطاقة الذرّية إلى تحويل الملفّ إلى مجلس الأمن الذي أصدر في تمّوز / يوليو 2006 قراره الأوّل بخصوص الملفّ النووي الإيراني، ودعا فيه طهران إلى وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وفي كانون الأوّل / ديسمبر من العام نفسه أصدر المجلس أوّل قرار يقضي بفرض عقوبات ماليّة وتجارية وعسكرية ضدّ إيران.

على الرغم من انتقال الملفّ إلى مجلس الأمن، وصدور مجموعة من القرارات بحقّ إيران، استمرّ مسلسل المفاوضات بمحطّات متعدّدة؛ في جنيف 1 (تموز/يوليو 2008)، وجنيف 2 (تشرين الأوّل/أكتوبر 2009)، وجنيف 3 (كانون الأوّل/ديسمبر 2010)، وإسطنبول1 (شباط/فبراير 2011)، وإسطنبول 2 (نيسان/أبريل 2012)، وبغداد (أيار/مايو 2012)، وموسكو (حزيران/يونيو 2012)، وألماتا 1 (شباط/فبراير 2013)، وألماتا 2 (نيسان/أبريل 2013).

كانت جولة إسطنبول 2 عام 2012 من الجولات المهمّة؛ لأنّها ثبّتت أسس التفاوض بين الطرفين؛ إذ أقرّت كاثرين أشتون في نهايتها حقّ إيران في التخصيب، وذلك بالالتزام بالحدود التي تسمح بها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، في مقابل حوافز اقتصادية يجري التفاوض بشأنها.

وفي جولة ألماتا 2 (نيسان/أبريل 2013)، جدّدت مجموعة (5+1) عرضها للإيرانيين، برفع العقوبات جزئيًّا عنهم مقابل الالتزام بثلاثة شروط، وهي: تعليق جميع الأنشطة النووية في منشأة "فوردو"، والقبول بالمزيد من رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية على أنشطتها النووية، والتخلّص من اليورانيوم المخصّب بنسبة 20%.

بقيت المفاوضات معلّقة في انتظار نتائج الانتخابات الرئاسيّة الإيرانية صيف 2013، ومع إعلان فوز حسن روحاني وتغيير فريق المفاوضين، بدأت جولة جديدة في نيويورك (أيلول/سبتمبر 2013)، أعقبتها جولتان في جنيف (7–8 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، بينما كانت تجري مفاوضات سرّية بين واشنطن وطهران بوساطة عمانيّة، جرى إخراجها إلى العلن في جولة جنيف الأخيرة (20–23 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2013)، وخلالها جرى الإعلان عن التوصّل إلى الاتّفاق المرحلي.

## الاتفاق في ميزان الربح والخسارة

سعت حكومة الرئيس روحاني إلى تقديم الاتّفاق بوصفه إنجازًا كبيرًا، إلا أنّه يمثّل في حقيقة الأمر تنازلًا كبيرًا من الطرف الإيراني. لا شكّ في أنّ الأميركيين وافقوا على إعطاء مكسب رمزي مهمّ يسمح بتعزيز مواقع الرئيس روحاني داخليًّا في مواجهة المتشدّدين المشكّكين في جدوى مقارباته الواقعية تجاه الغرب؛ فالاتّفاق وإن لم ينصّ صراحةً على حقّ إيران في تخصيب اليورانيوم، إلا أنّه سمح لروحاني بالقول إنّه – أي الاتفاق – أقرّ بحقّها في التخصيب، لأنّه اشترط على إيران التوقّف عن نشاطاتها التخصيبية بنسبٍ تزيد عن 5%. ولكن كان هذا مقبولًا أصلًا كما ذكرنا أعلاه، أي بالالتزام بالحدود التي تضعها وكالة الطاقة. خلاف ذلك، يمكن القول إنّ بنود الاتفاق الذي وافقت عليه إيران تُبرز من جهة حاجتها الماسّة إلى تسوية ولو مرحلية تفتح كوّة في جدار العزلة والحصار والعقوبات الدولية الصارمة ضدّها؛ إذ جرى تقديم تنازلات كانت حتّى الأمس القريب تُعدّ من المحرّمات، وذلك في مقابل مكاسب اقتصادية بسيطة قدّمها الغربيّون. ومع بقاء معظم العقوبات على قطاعي النفط والمصارف، يبدو من المستبعد أيضًا أن ينهار نظام العقوبات الاقتصادية كما كانت ترجو طهران على

اعتبار أنّ الاتفاق سيؤدّي إلى فرط عقد التوافق الدولي عليه، وسيعطي ذريعة للمتذمّرين منه بتجاوزه. من جهةٍ ثانية، يعبّر قبول إيران بكبح نشاطاتها النووية بهذا الشكل الواسع عن مسعى أكيد لطاقم روحاني – رفسنجاني، وبدعمٍ واضح من خامنئي للخلاص من إرث النجادية وفتح البلاد أمام التطوّر الإصلاحي والانفتاح على الخارج.

ولهذا يبدو مبرّرًا التقدير، أنّ ترشيح روحاني وانتخابه كان مرتبطًا بقسوة العقوبات الاقتصادية وضرورة تجاوز تأثيرها الجدّي في الاقتصاد الإيراني بالتوصّل إلى اتّفاقٍ مع الغرب.

الأهمّ من ذلك، ربّما قامت إيران بتوقيع اتّفاق ستجد التحلّل منه صعبًا حتّى إذا تطلّبت مصالحها ذلك، فأيّ خرق للاتفاق سوف يُضعف موقفها على الساحة الدولية، وحتّى أمام حلفائها، على اعتبار أنّ روسيا والصين موقّعتان وضامنتان للاتفاق. كما سيكون من الأسهل في هذه الحالة اللجوء مجدّدًا إلى مجلس الأمن، واستصدار قرارات جديدة بعقوباتٍ أشدّ على إيران.

أخيرًا، حتّى لو قرّرت إيران عدم تمديد الاتفاق في نهاية الأشهر الستّة، فإنّ المعلومات التي ستكون الوكالة الدولية للطاقة الذرّية قد تحصّلت عليها من خلال زياراتها التفقدية، والمعلومات التي تعهّدت إيران بتقديمها وفتح منشآتها كاملة أمام التفتيش، ستعطي العالم صورةً أوضح عن حقيقة البرنامج النووي الإيراني والمراحل التي وصل إليها، وستجعل إخفاء بعض أهمّ جوانب برنامجها النووي وأكثرها حساسيّة، من أصعب الأمور على إيران.

قد تبدو التنازلات التي قدّمتها طهران على المدى القصير كبيرة، لكن هناك مكاسب لا ينبغي تجاهلها تحقّقت على المدى البعيد، بمنطوق الإصلاحيين على الأقلّ؛ فالاتّفاق سوف يسهم في إنقاذ البلاد من انهيارٍ اقتصادي محقّق، وسينزع المبرّرات من صقور الكونغرس الأميركي المتحمّسين لفرض حزمٍ من العقوبات الاقتصادية عليها أشدّ صرامةً. وقد عبّر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام عن هذه الحقيقة، قائلًا: "إنّ هذا الاتّفاق أنقذنا من مأزق كبير"، في إشارةٍ إلى المخاوف من انهيار الوضع الاقتصادي برمّته. وينطبق هذا التقدير أيضًا على الجانب السياسي؛ إذ مثّل إخراج المفاوضات النووية من وضعية الانسداد هدفًا راهنت عليه الحكومة الإيرانية الجديدة؛ فالرئيس حسن روحاني لن يستطيع تحقيق برامجه الإصلاحية في ظلّ استمرار وضع العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية، لذلك مثّل هذا الاتفاق نجاحًا مرحليًّا سوف يحاول البناء عليه لفكّ طوق

الحصار الاقتصادي والسياسي بصورةٍ كاملة عن إيران. لكن هذا الأمر سوف يعني أيضًا أنّ مسيرة الصراعات الداخلية والتنازلات الخارجية قد بدأت للتوّ من أجل تحويل الاتفاق المرحلي إلى اتّفاقٍ شامل لحلّ أزمة إيران مع الداخل والخارج.

ولا شكّ في أنّ إيران سوف تحاول في البداية ترويج الاتفاق، ولا سيّما في جبهات المواجهة التي تخوضها لتثبيت نفوذها عربيًّا، وكأنّه انتصار. وهناك في العالم العربي من يروّج لكلّ ما تقوم به على أنّه انتصار. لكن هذا الأمر يبدو غير ذي شأن أمام ما ستحاوله طهران؛ لتعوّض عن تنازلاتها في الملفّ النووي باعتراف دولي بدورها كدولة إقليمية. أمّا على المدى البعيد، فلا شكّ في أنّ أيّ انفتاح لإيران سوف ينجم عنه تآكلٌ في النظام الأيديولوجي الديني الشمولي، كما حصل لبلدان المعسكر الاشتراكي. وهذا ما يأمله الإصلاحيون في إيران.